

مقال تحليلي

التعليم العالي في إيران: العدالة الاجتماعية والاستثمار العام وآفاق التنمية

الدكتور علي إلهي تبار

مركز نسق للرصد والتحليل · ٢٠٢٦

لم تعد الجامعة في عالم اليوم مجرد مؤسسة لنقل المعارف أو منح الشهادات، بل أصبحت من أهم مؤشرات القدرة العلمية للمجتمعات، وأداة للحراك الاجتماعي، وأساساً لبناء القوة الاقتصادية والتكنولوجية للدول. وتظهر تقارير اليونسكو والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التعليم العالي، إذا توافرت له الجودة وعدالة الوصول، يستطيع التأثير في إنتاج المعرفة والإنتاجية والابتكار والفرص الاجتماعية، وإن كانت هذه الآثار لا تقاس بمؤشر واحد. ومن هذا المنظور، يتطلب فهم منظومة التعليم العالي الإيرانية، ولا سيما لدى القراء في العالم العربي، تجاوز الصور النمطية والنظر إلى البنى والفرص والتحديات التي تشكلت في البلاد على مدى عقود.

من سمات إيران الجديرة بالاهتمام اتساع شبكة التعليم العالي وتنوع مؤسساتها الجامعية. فهي تشمل الجامعات الحكومية، وجامعة «آزاد» الإسلامية، وجامعة «بيام نور»، والجامعة الشاملة للعلوم التطبيقية، ومؤسسات التعليم العالي غير الحكومية، ومراكز التعليم التقني والمهني. ووفقاً للتقارير الرسمية لوزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا، نشط في البلاد خلال السنوات الأخيرة نحو 2500 مركز وفرع للتعليم العالي. لكن هذا الرقم يتغير تبعاً لطريقة إحصاء الجامعات المستقلة والفروع الجامعية والمجمعات الجامعية والمؤسسات غير الحكومية والمراكز التابعة. وتملك جامعة «آزاد» الإسلامية وحدها شبكة تضم أكثر من 400 فرع ومركز في مختلف أنحاء البلاد، فيما تضم جامعة «بيام نور» مئات المراكز والفروع التعليمية. لذلك، قد يكون إعلان رقم واحد من دون تحديد السنة والمصدر وتعريف «مركز التعليم العالي» مضللاً.

حولت هذه الشبكة التعليم الجامعي إلى منظومة واسعة تنتشر في المدن الكبرى وعواصم المحافظات وكثير من المدن الصغيرة. غير أن الانتشار الجغرافي لا يعني وحده تكافؤ الفرص. فجودة التخصصات، ونسبة الأساتذة إلى الطلاب، وتجهيزات المختبرات، والسكن الجامعي، وكلفة التنقل، والقدرة المالية للأسر، كلها عوامل تحدد القدرة الفعلية على الالتحاق بالتعليم العالي. لذلك، يتطلب قياس مستوى العدالة بين المناطق دراسة معدلات الالتحاق بالجامعة، والمسافة بين مكان السكن والمؤسسة، والتركيبية الاجتماعية للطلاب، والنتائج التعليمية، إلى جانب عدد المراكز.

تختلف الإحصاءات المنشورة في الفترات المختلفة باختلاف التعريف وطريقة الإحصاء. فوزارة العلوم، مثلاً، تعرض عادة أرقام الجامعات والمؤسسات التابعة لها منفصلة عن فروع جامعة «آزاد» و«بيام نور» ومراكز العلوم التطبيقية، بينما قد يستخدم مركز الإحصاء الإيراني العنوان العام «مراكز التعليم العالي». ولذلك ينبغي أن يصاحب إعلان أي رقم دقيق تحديد سنة النشر، والجهة المنتجة للبيانات، ووحدة الإحصاء. وعلى الرغم من هذا القيد، يظل التوسع المؤسسي للتعليم العالي في إيران أحد التحولات الاجتماعية والتعليمية المهمة التي شهدتها

البلاد خلال العقود الأخيرة. كما ارتفع عدد طلاب البلاد من أقل من مليون طالب خلال العقد الممتد من 1981 إلى 1991 إلى عدة ملايين في العقود اللاحقة، فأصبح التعليم العالي تجربة أوسع انتشارًا بين الأجيال الشابة.

لكن أهمية هذا التحول لا تقتصر على عدد الجامعات. فالسؤال الأساسي هو: كيف غير توسع التعليم العالي قدرة المجتمع على الوصول إلى المعرفة، وما العلاقة التي أقامها بين التعليم الجامعي والعدالة الاجتماعية والتنمية الوطنية؟ وتتطلب الإجابة دراسة معدلات الالتحاق وإتمام الدراسة، وجودة التعلم، والتفاوت بين المناطق، وواقع التوظيف، والعائد الاقتصادي للشهادات الجامعية، في وقت واحد.

التعليم الحكومي؛ الجامعة بوصفها فرصة عامة

من أبرز خصائص التعليم العالي الإيراني إمكانية الدراسة من دون دفع رسوم تعليمية في البرامج النهارية للجامعات الحكومية. وتتوقف هذه الإمكانية على نوع البرنامج، والمرحلة الدراسية، ولوائح سنة القبول، ووضع الطالب، ولا ينبغي مساواتها بمجانية جميع تكاليف الدراسة. فالطالب المقبول في البرنامج النهاري لا يدفع عادة رسومًا تعليمية، لكن نفقات المعيشة والسكن والتنقل والكتب والمعدات وكلفة الفرصة البديلة تظل على عاتقه أو عاتق أسرته.

تكتسب هذه الصيغة أهمية اجتماعية كبيرة مقارنة بالبلدان التي قد تؤدي فيها الرسوم الجامعية إلى ديون ثقيلة، أو إلى حرمان الفئات منخفضة الدخل من التعليم العالي. لكن المقارنة الدولية تستلزم التمييز بين برامج الدراسة النهارية والمسائية، والجامعات الحكومية والخاصة، والرسوم التعليمية ونفقات المعيشة. وتظهر بيانات اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن حصة الأسر من الإنفاق على التعليم العالي تختلف كثيرًا بين البلدان. غير أن مستوى الدعم العام، والمساعدات المالية، والتكاليف الأخرى غير الرسوم، يحتاج أيضًا إلى قياس متزامن.

تتحمل الدولة في هذه الصيغة جانبًا من كلفة تأهيل الكوادر المتخصصة وتنمية القدرات العلمية للبلاد. وتمثل ميزانيات وزارة العلوم والجامعات الحكومية وصناديق دعم الطلاب أهم قنوات هذا التمويل. ولا يدفع الطالب رسومًا للتعليم الجامعي إذا قبل في برنامج نهارى واستوفى الشروط المقررة، فيما تبقى نفقات المعيشة والسكن والتنقل وسائر الاحتياجات الدراسية على عاتقه أو عاتق أسرته. وقد يكون هذا الفارق كبيرًا في المدن الكبرى، ولا سيما طهران، لأن كلفة السكن والمعيشة قد تتجاوز الرسوم التعليمية نفسها.

ينبغي فهم أهمية هذه السياسة من خلال علاقتها بالعدالة التعليمية. ففي المجتمعات التي يتوقف فيها الوصول إلى التعليم الجيد على القدرة المالية للأسرة، قد تحرم بعض المواهب البشرية من فرص النمو بسبب القيود الاقتصادية. ويمكن للتمويل العام أن يخفف هذا العائق، لكن مجانية الرسوم لا تضمن وحدها العدالة التعليمية.

فجودة التعليم قبل الجامعي، وإمكانية الالتحاق بالدورات التحضيرية، وتوافر الإنترنت والأدوات التعليمية، وكلفة الإقامة، والتفاوت في المعلومات المتاحة للأسر، عوامل تؤثر أيضًا في فرص دخول الجامعة.

ومن هذا المنظور، لا يقتصر التعليم الحكومي على كونه خدمة إدارية أو ميزة اقتصادية، بل يمثل استثمارًا اجتماعيًا في مواهب الجيل الشاب. فالدولة، بتمويل التعليم، تستثمر في قدرة المجتمع المستقبلية على إنتاج المعرفة، وتقديم الخدمات المتخصصة، وتطوير التكنولوجيا، وحل القضايا العامة. غير أن عائد هذا الاستثمار يتوقف على جودة التعليم، وصلته بسوق العمل، وقدرة الاقتصاد على استيعاب الخريجين، وإمكانية تحويل البحث إلى ابتكار.

لا بد من التمييز بين مجانية الرسوم ومجانبة جميع تكاليف الدراسة. كما لا يمكن افتراض أن جميع الجامعات الحكومية تتمتع بالمستوى العلمي نفسه. فالجامعات الكبرى والعريقة، مثل جامعة «طهران»، وجامعة «شريف» للتكنولوجيا، وجامعة «أمير كبير» للتكنولوجيا، وجامعة «إيران» للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة «الشهيد بهشتي»، وجامعة «فردوسي» في مشهد، وجامعات شيراز وتبريز وأصفهان، تتمتع عادة بقدرات بحثية وهيئات تدريسية أوسع. لكن ذلك لا يعني تفوقها بالقدر نفسه في جميع التخصصات. وتؤدي جودة الأساتذة، والإمكانات البحثية، ومكانة الأقسام الأكاديمية، وظروف الطلاب المعيشية دورًا أساسيًا في تحديد القيمة الفعلية لهذه الفرصة.

الجامعة والحراك الاجتماعي

من الآثار المهمة لتوسع التعليم العالي زيادة فرص الحراك الاجتماعي عبر المعرفة والتخصص. فقد تفتح الجامعة أمام شاب نشأ في بيئة بعيدة عن المراكز الاقتصادية والثقافية الكبرى مسارًا إلى المعرفة المتخصصة والعلاقات العلمية والفرص المهنية. لكن ارتفاع أعداد الملتحقين وحده لا يثبت تحقق الحراك الاجتماعي؛ فلاختبار هذا الادعاء، ينبغي مقارنة الوضع التعليمي والمهني للطلاب بخلفياتهم الأسرية، ودخلهم، وأماكن ولادتهم، والوضع الاجتماعي للجيل السابق.

تكتسب هذه الإمكانية أهمية خاصة في إيران بالنظر إلى اتساع البلاد جغرافيًا وتنوع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطقها. فقد يقلل وجود الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في محافظات مثل سيستان وبلوشستان، وكردستان، وخراسان الجنوبية، وهرمزغان، وإيلام، المسافة الجغرافية إلى المراكز العلمية. لكن الفروق بين المحافظات في جودة المدارس، ودخل الأسر، والإمكانات الجامعية، وفرص العمل، ما زالت قائمة. لذلك، لا يعني وجود فرع جامعي في مدينة ما بالضرورة أن سكانها يتمتعون بفرص متساوية للحصول على تعليم جيد.

في أفضل صورها، لا تنقل الجامعة المعرفة المتخصصة فحسب، بل تنمي أساليب التفكير أيضًا. فالإلمام بالمنهج العلمي، والقدرة على التحليل، وتقييم الأدلة، والحوار النقدي، وحل المشكلات، من أهم مكتسبات التعليم الجامعي. ويحتاج قياس هذه المكتسبات إلى أدوات موثوقة لتقييم التعلم، واستطلاعات لتجربة الطلاب، ودراسة للمهارات المعرفية. وتكتسب هذه القدرات أهمية للتنمية الثقافية والاجتماعية للبلاد، حتى خارج نطاق سوق العمل.

ومع ذلك، لا يقترب توسيع فرص الالتحاق بالجامعة من تحقيق عدالة تعليمية فعلية إلا حين تتاح جودة التعليم أيضًا للفئات الاجتماعية المختلفة. فزيادة عدد الطلاب، إذا لم تترافق مع توفير الأساتذة والإمكانات العلمية والفرص البحثية، لن تؤدي بالضرورة إلى زيادة متناسبة في القدرات العلمية للمجتمع. وينبغي دراسة نسبة الأساتذة إلى الطلاب، ونصيب الطالب من موارد المكتبات والمختبرات، وميزانية البحث، ومعدل التخرج، ومستوى التعلم، إلى جانب معدل القبول.

مزايا الجامعات الحكومية

عند تقييم الجامعات الإيرانية، قد تتمتع الجامعات الحكومية المرموقة بمزايا مهمة لأسباب مختلفة. وينبغي تحديد معنى «المرموقة» بمعايير مثل الخبرة التعليمية المتراكمة، والاعتماد الرسمي، والجودة في التخصصات، والقدرات البحثية، وتوظيف الخريجين، والمكانة العلمية؛ فالتصنيف العام وحده لا يكفي. ويشكل الإعفاء من الرسوم التعليمية في البرامج النهارية إحدى هذه المزايا، لكن أهميته تزداد عندما يترافق مع جودة علمية وإمكانات مناسبة.

تمتلك الجامعات الحكومية الكبرى في إيران خبرة تعليمية طويلة، وأعضاء هيئات تدريسية متخصصين، ومكتبات ومختبرات جامعية، ومجموعات بحثية، وعلاقات علمية محلية ودولية. فجامعة طهران والجامعات التكنولوجية الرائدة في البلاد، مثلًا، تحتل مواقع بارزة في كثير من مؤشرات البحث والدراسات العليا. لكن لا يمكن تعميم هذا الواقع على جميع الجامعات من دون النظر إلى التخصص والمرحلة الدراسية. وتتملك بعض الجامعات الإقليمية أيضًا قدرات متخصصة مهمة في مجالات مثل الزراعة والطب والعلوم البحرية والتعدين والدراسات الثقافية.

قد توفر هذه الإمكانات بيئة مناسبة للدراسة المتخصصة، وإجراء البحوث، ومتابعة الدراسة في المراحل الأعلى، والمشاركة في الأنشطة العلمية. غير أن القدرات المحتملة تختلف عن النتائج الفعلية. ولتقييم النتائج، ينبغي دراسة معدلات التخرج، وجودة التعلم، والإنتاج البحثي، والعمل في مجال التخصص، وتسجيل براءات الاختراع، ومدى استقطاب القطاعات المنتجة للخريجين.

وإلى جانب هذه العوامل، تكتسب البيئة الجامعية أهمية أيضًا. فتفاعل الطلاب مع الأساتذة والباحثين، والتعرف إلى وجهات نظر مختلفة، والحضور في بيئة علمية، قد يمنحهم تجربة تتجاوز الحصول على الشهادة. وتبرز قيمة هذه التجربة خصوصًا في التخصصات التي تتطلب دراسة معمقة وبحثًا مستمرًا وحوارًا نظريًا.

وفي الوقت نفسه، يقتضي التقييم المنصف ألا تكون الصفة الحكومية وحدها معيارًا للتفوق. فقد تكون جودة القسم الأكاديمي، وإمكاناته الفعلية، والمستوى العلمي لأساتذته، ومدى نشاطه البحثي، أهم من اسم الجامعة وتصنيفها الإداري. كما قد تقدم بعض المؤسسات غير الحكومية أو المتخصصة تعليمًا جيدًا في مجال محدد. لذلك، ينبغي البحث عن ميزة الجامعة الحكومية في اجتماع التمويل العام وجودة التعليم والفرص العلمية، مع تجاوز الاختصار على ملكيتها الحكومية.

تحدي الجودة

تواجه التجربة الإيرانية، شأنها شأن تجارب كثير من البلدان التي وسعت التعليم العالي على نطاق كبير، سؤالًا أساسيًا: كيف يمكن التوفيق بين توسيع فرص الالتحاق والحفاظ على الجودة العلمية؟ فزيادة عدد المراكز والطلاب، من دون نمو متناسب في الميزانيات والهيئات التدريسية والبنية التحتية للبحث والخدمات الطلابية، قد تؤدي إلى تراجع الجودة أو اتساع الهوة بين المؤسسات.

تكتسب مؤشرات مثل نسبة الأساتذة إلى الطلاب، ونصيب الطالب من المساحات التعليمية، وتوافر المختبرات والمكتبات، وميزانية البحث، ومعدل ترك الدراسة، والمدة اللازمة للتخرج، ونتائج تقييم التعلم، أهمية في دراسة هذه المسألة. كما ينبغي التمييز بين الجامعات التي تركز على البحث، والمؤسسات التي تركز على التدريس، ومراكز التدريب المهني، وفروع التعليم عن بعد، لاختلاف مهامها ومعايير تقييمها.

وتتمثل مسألة أخرى في التناسب بين التعليم الجامعي وفرص العمل. فالشهادة الجامعية وحدها لا تضمن عملاً مناسبًا، لأن توظيف الخريجين يتوقف أيضًا على بنية الاقتصاد، وحجم الاستثمار، وجودة اكتساب المهارات، والاحتياجات الفعلية لسوق العمل. وتكشف تقارير مركز الإحصاء الإيراني ومسح القوى العاملة عن أن بطالة الشباب والخريجين تجاوزت في بعض الفترات المعدل العام للسكان. لكن مستواها يتغير تبعًا للجنس والتخصص والمرحلة الدراسية والمحافظة والسنة. لذلك، ينبغي أن يشمل تعريف «العمل المناسب» الاستقرار الوظيفي، وصلة العمل بالتخصص، والدخل، وإمكانية التقدم المهني.

ينبغي أن يترافق توسع التعليم العالي مع تعزيز الصلة بين الجامعة والبحث والإنتاج والخدمات والاحتياجات الاجتماعية. ويمكن تعزيز هذه الصلة عبر التدريب العملي، وتعليم المهارات المهنية، والمشاريع المشتركة مع

الصناعة، ودعم الشركات القائمة على المعرفة، وإصلاح المناهج الدراسية. لكن لا ينبغي اختزال الجامعة في مركز لتلبية احتياجات سوق العمل الآتية، فالتعليم العام والتفكير النقدي والبحث الأساسي جزء من مهمتها أيضًا.

ولا ينبغي اتخاذ هذه التحديات سببًا لتجاهل منجزات توسع الجامعات، بل ينبغي النظر إليها بوصفها جزءًا من مرحلة جديدة في تطوير التعليم العالي. فحين تتنامى فرص الالتحاق بالجامعة، تنتقل أولويات رسم السياسات من مجرد زيادة القدرة الاستيعابية إلى تحسين الجودة، وإصلاح البنى، وزيادة فاعلية التعليم.

الجامعة والقوة العلمية لإيران

في العالم المعاصر، لا تقاس قوة الدول بالموارد الطبيعية أو القدرة العسكرية أو حجم الإنتاج الاقتصادي وحدها. فالقدرة على تأهيل الكوادر المتخصصة، وإنتاج المعرفة، وتطوير التكنولوجيا، وتنمية التفكير النقدي، تشكل أيضًا جانبًا من قدراتها الاستراتيجية. غير أن «القوة العلمية» ليس لها تعريف واحد، وينبغي قياسها بمجموعة من المؤشرات، مثل الإنفاق على البحث والتطوير، وعدد الباحثين، وجودة المقالات وتأثيرها، وتسجيل براءات الاختراع، ونقل التكنولوجيا، والتعاون الدولي، ودور المعرفة في حل المشكلات العامة.

من هذا المنظور، ينبغي دراسة التعليم العالي الإيراني في إطار سعي البلاد إلى تطوير قدراتها العلمية والتخصصية. فالجامعات تسهم في تأهيل المتخصصين في الطب والهندسة والعلوم الأساسية والزراعة والعلوم الإنسانية وغيرها من المجالات. وقد أنشأت إيران في بعض التخصصات، ومنها الطب والهندسة والعلوم الأساسية، شبكة واسعة للتعليم والبحث، لكن مدى تحقق هذه القدرات يتوقف على جودة التعليم، والإمكانات البحثية، والأوضاع الاقتصادية، وإمكانية توظيف المعرفة في ساحة العمل وأرض الواقع.

كذلك، لا يمكن قياس القوة العلمية بعدد المقالات أو الجامعات أو الخريجين وحده. فالقدرة على تحويل المعرفة إلى حلول مستدامة، وتأهيل باحثين مستقلين، والحفاظ على الجودة العلمية، وإقامة صلات فعالة بشبكات المعرفة العالمية، تُعدّ معايير حاسمة. وقد يزداد عدد المقالات، لكن هذا النمو لا يدل وحده على قوة علمية مستدامة إذا لم تتزايد الاستشهادات العلمية، والأثر الاجتماعي، والابتكار، والصلة باحتياجات البلاد.

تصبح الجامعة ركيزة للتنمية حين تربط التعليم والبحث بالاحتياجات الفعلية للمجتمع، من دون التضحية بالاستقلال العلمي وحرية التساؤل لصالح اعتبارات قصيرة الأمد. ويتطلب ذلك سياسات مستقرة، وميزانية بحثية يمكن التنبؤ بها، ونظام تقييم شفافًا، وإمكانية التعاون العلمي محليًا ودوليًا.

مقارنة مجالات التعاون بين إيران والعالم العربي

قد يتيح التعرف إلى منظومة التعليم العالي الإيرانية للقارئ في العالم العربي أساسًا للمقارنة بين التجارب الإقليمية. فالبلدان العربية تواجه أيضًا أسئلة تتعلق بتمويل الجامعات، وتوسيع نطاق فرص الدراسة، وجودة التعليم، وتوظيف الخريجين، وصلة الجامعة بالتنمية الاقتصادية. غير أن الاختلاف في البنى الاقتصادية، والسكان، والموارد العامة، والعائدات النفطية، وسياسات الهجرة، ودور القطاع الخاص، يستدعي الحذر في أي مقارنة مباشرة.

على المستوى الإقليمي، تعد إيران من المنظومات الكبرى في الشرق الأوسط من حيث عدد الطلاب واتساع شبكة مؤسسات التعليم العالي. وتتنوع الأنماط في البلدان العربية أيضًا: فبعضها، مثل السعودية ومصر والعراق والجزائر والمغرب، يملك شبكات جامعية كبيرة وأعدادًا واسعة من الطلاب، بينما تستقطب دول الخليج الأصغر حجمًا والأقل سكانًا نسبة أكبر من الطلاب الأجانب والمؤسسات الدولية. لذلك، ينبغي أن تستند المقارنة بين إيران والعالم العربي إلى مؤشرات مثل عدد الطلاب نسبة إلى السكان، وحصة التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق لكل طالب، ومعدل التخرج، وحصة القطاع الخاص، وواقع التوظيف، مع تجاوز الاختصار على عدد الجامعات.

التجربة الإيرانية جديرة بالدراسة من ناحية أن تطور التعليم العالي فيها رافقه، إلى جانب الجامعات الحكومية، اتساع شبكات جامعية متنوعة. وقد أدت جامعات «آزاد» الإسلامية و«بيام نور» و«العلوم التطبيقية» دورًا مهمًا في زيادة القدرة الاستيعابية والتغطية الجغرافية. وفي المقابل، تتولى الجامعات الحكومية التي تركز على البحث جانبًا مهمًا من تعليم الدراسات العليا والإنتاج العلمي. وعلى الرغم من مزايا هذا التوزيع المؤسسي للأدوار في توسيع فرص الالتحاق، فإنه يحتاج إلى نظام دقيق للاعتماد وضمان الجودة.

قد تطرح دراسة هذه التجربة أسئلة مشتركة: كيف يمكن الجمع بين إتاحة الجامعة على نطاق واسع والجودة العلمية؟ وما الحصة التي ينبغي أن تتحملها الموارد العامة من كلفة التعليم العالي؟ وكيف يمكن دعم مواهب المناطق الأقل حظًا؟ وكيف يمكن الربط بين التعليم الجامعي واحتياجات المجتمع التنموية؟ وتوفر هذه الأسئلة أساسًا للحوار العلمي بين جامعات إيران والعالم العربي، بدلًا من التنافس على التفوق الرمزي للأنظمة التعليمية.

يمكن للتعاون في البحوث المشتركة، وتبادل الأساتذة والطلاب، والدراسات التاريخية والحضارية، والعلوم الأساسية، والطب، والطاقة، والمياه، والزراعة، والتكنولوجيا، أن يسهم في التفاهم المتبادل وتعزيز القدرات العلمية للمنطقة. ويتطلب تقييم أثر هذا التعاون النظر إلى عدد المشروعات المشتركة، والمقالات التي يشترك في

تأليفها باحثون من الطرفين، وبرامج التبادل، والبرامج الدراسية المشتركة، والنتائج التطبيقية للبحوث؛ فعدد مذكرات التفاهم وحده لا يدل على تعاون فعال.

وتملك إيران والبلدان العربية، ولا سيما في مجال العلوم الإنسانية والدراسات الحضارية، تراثًا تاريخيًا ولغويًا وفكريًا واسعًا يمكن أن تتيح دراسته المقارنة إنتاج معرفة مشتركة؛ معرفة تتجاوز إعادة إنتاج الروايات السياسية، وتراعي الاختلافات التاريخية والثقافية بين المجتمعات.

وعليه، لا يمكن فهم منظومة التعليم العالي الإيرانية بمجرد عدد جامعاتها أو طلابها، بل ينبغي تقييمها من خلال العلاقة بين التعليم العام، والتمويل الحكومي، والحراك الاجتماعي، والجودة العلمية، ودور الجامعة في تنمية المجتمع. ووفقًا للإحصاءات الرسمية، تضم إيران نحو 2500 مركز وفرع للتعليم العالي. لكن هذا الرقم يتوقف على التعريف الإحصائي وسنة التقرير، وينبغي التمييز بين الجامعة المستقلة والفرع الجامعي والمجمع الجامعي ومؤسسة التعليم العالي. وفي المقارنة الإقليمية، تعد إيران أيضًا من المنظومات الكبرى في الشرق الأوسط من حيث اتساع شبكتها الجامعية وعدد طلابها، لكن تقييم موقعها يحتاج إلى استكمال مؤشرات الجودة والكلفة والتوظيف وتأثير البحث.

تعد إمكانية الدراسة من دون رسوم في البرامج النهارية للجامعات الحكومية إحدى السمات المهمة لهذه التجربة. فهي قد تخفف العبء الاقتصادي للدراسة، وتتيح لفئات أوسع من المجتمع الحصول على تعليم متخصص. لكن نفقات المعيشة، والتفاوت في جودة المدارس، وعدم المساواة بين المناطق، وكلفة الإقامة، ومحدودية سوق العمل، تبين أن مجانية الرسوم وحدها لا تضمن العدالة التعليمية.

الرسالة الأساسية لهذه التجربة واضحة: لا يقاس تطور التعليم العالي بمجرد زيادة عدد المراكز، بل بقدرة المجتمع على تحويل الفرصة التعليمية إلى معرفة موثوقة، وتخصص مهني، وقدرة على حل المشكلات. وقد استطاعت الجامعات الإيرانية خلال العقود الماضية توسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وإنشاء شبكة متنوعة من المؤسسات التعليمية والبحثية. أما المرحلة التالية، فتتمثل في تحسين الجودة، والحد من التفاوت، وتعزيز الصلة بالاقتصاد، وزيادة التأثير العلمي.

تكشف الجامعة عن قيمتها الحقيقية حين تتيح للمواهب البشرية فرص التعلم والبحث، بعيدًا عن القيود الاقتصادية غير الضرورية، وتعزز بالمعرفة قدرة المجتمع على بناء المستقبل. ويشكل هذا المعيار نقطة انطلاق مناسبة لتقييم التجربة الإيرانية وللحوار البناء بين إيران والعالم العربي معًا.



مركز نسق للرصد والتحليل

مركز بحثي يُعنى برصد ودراسة التحولات السياسية والاجتماعية في غرب آسيا والعالم الإسلامي.

nasaqcenter.org • info@nasaqcenter.org

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠٢٦